إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الثورات العربية: براغماتية أم ارتباك؟

طلحة كوسا*، عبد الله توزغان**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورات العربية ودوافع هذه الاستراتيجية مع شرح لعناصر الاستمرارية والانقطاع في السياسة الامريكية في المنطقة تجاه المنطقة. كما تتطرق الدراسة إلى النهج الأمريكي نحو الثورات العربية في مصر وسوريا والبحرين وليبيا والحروب الأهلية التي تلتها في إطار عام مع تحليل خاص لكل حالة في سياق السياسة الأمريكية تجاه الشرق الاوسط بصورة عامة. تحلل الدراسة أيضاً العناصر التي تتكون منها السياسة الأمريكية إزاء المنطقة والإطار الأساسي للاستراتيجة المتبعة تجاه الثورات العربية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، مصر، سوريا، البحرين

* جامعة ابن خلدون، تركيا.
** جامعة بن خلدون، تركيا.

U.S Strategy toward the Arab Revolutions: Pragmatism or Confusion?

TALHA KÖSE * ABDULLAH ENES TÜZGEN **
ORCID NO : 0000-0002-0665-1520 ORCID NO : 0000-0003-0117-905X

ABSTRACT *This study aims to discuss the U.S. strategy towards the Arab revolutions and its motives. The study also deals with the American approach towards the Arab revolutions in Egypt, Syria, Bahrain and Libya and the civil wars that followed them in a general framework with a special analysis for each case in the context of American policy towards the Middle East in general. The study also analyzes the elements that make up the US policy towards the region and the basic framework of the strategy adopted towards the Arab revolutions.*

Key words: U.S. foreign policy, Egypt, Syria, Bahrein

* Ibn Khaldun University, Turkey.
** Ibn Khaldun University, Turkey.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(2/10)
47 - 74

DOI:10.36360/1560-010-002-003

مدخل

كان هناك اعتقاد بأن للولايات المتحدة دورًا مباشرًا في الثورات العربية، بل اعتقد بعض المتابعين أن واشنطن هي التي دبّرت العملية الثورية ودفعت بها، وكان هذا مقبولًا على نطاق واسع من قبل الرأي العام في العديد من دول المنطقة حتى اليوم. وقد تم تداول هذا التصوّر أيضًا الجمهور في تركيا باعتباره إحدى وجهات النظر حول الموضوع.

كما نوقش موضوع التشابه بين الثورات العربية والثورات الملونة في الجغرافيا السوفيتية السابقة في الأوساط الأكاديمية والرأي العام، وبخاصة في الفترات الأولى من الثورات. وتمثّل هذه المقاربات، التي تنسب دورًا محددًا مطلقًا للولايات المتحدة في السياسة الإقليمية، بلا شك منظورًا إشكاليًّا للغاية.

تتناول الأدبيات الأكاديمية التي جرى إنتاجها بعد الربيع العربي هذه القضية بشكل أكثر ثراءً من النهج المتمحور حول أمريكا، وتكمن الإشكالية في أن النهج الذي يفسر الربيع العربي بأنه أمريكي المنطلق والدافع ينفي نسبة الفاعلية في هذه العملية عن شعوب المنطقة والجهات الفاعلة المحلية في المنطقة، وفي الواقع لم تؤدِّ الولايات المتحدة دورًا مباشرًا في اندلاع الثورات العربية وانتشارها.

أدّت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا مباشرًا أو غير مباشر في العديد من التطورات في سياسات المنطقة في السبعين عامًا الماضية. ولكن الربيع العربي جاء في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تستعد لتقليص وجودها العسكري في المنطقة تدريجيًّا. فخلال فترة رئاسته للولايات المتحدة، لم يكن أوباما يحاول الهيمنة على السياسة الإقليمية بالحضور العسكري المكثّف والسياسات المكلفة، بل كان يحاول الانتقال إلى إستراتيجية صاغها بالاعتماد على معيار تكلفة أقلّ ووجود عسكري يتماشى مع أولوياته الإستراتيجية.[1]

هدف هذا النهج، الذي يشار إليه أيضًا باسم إستراتيجية التوازن الخارجي أو الإدارة الخلفية، إلى تعديل مستوى السياسات عالية التكلفة والمخاطر العالية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة إلى مستوى أكثر منطقية بما يتماشى مع أولوياتها الإستراتيجية.[2] ومما لا شك فيه أن أولئك الذين يدافعون عن أن الولايات المتحدة يجب أن تشكل سياستها الإقليمية في إطار استخدام القوة العسكرية ومشروع «الدمقرطة القسرية» قد انتقدوا هذا النهج.

ومع ذلك، فإن حقيقة إخفاق الولايات المتحدة في تشكيل السياسة الإقليمية كما ترغب باستخدام القوة الغاشمة ظهرت مع إخفاق الغزوات الفاشلة للعراق وأفغانستان. ومع ذلك كانت خيارات واشنطن فيما يتعلق بالسياسات الإقليمية فعّالة في إعادة تشكيل

سياسات المنطقة بعد الثورات. وقد تجلّى هذا التأثير بشكل مختلف عن الفترة التي بلور فيها المحافظون الجدد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في ظلّ رئاسة جورج دبليو بوش.

في هذه الدراسة، نناقش الإستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بعملية ما بعد الثورات العربية وأسباب هذه الإستراتيجية. بالرغم من وجود بعض عناصر الاستمرارية في إستراتيجيات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمنطقة، إلا أن هناك أيضًا اختلافات في النهج وفقًا للرؤساء. فخلال فترة رئاستهم، فضّل جورج دبليو بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب سياسات مختلفة؛ وفقًا لمقارباتهم الخاصة. ومع ذلك، بالإضافة إلى الاختلافات في النهج، هناك عدد من عناصر الاستمرارية في الإستراتيجيات الإقليمية للولايات المتحدة. ومع أن إستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برزت في الغالب خلال الثلاثين عامًا الماضية في المقدمة فقد حاول الرؤساء صياغة إستراتيجيات للمنطقة.

ومع ذلك، عندما بدأت هذه الإستراتيجيات في التحرك خارج الإطار العام، جرت موازنتها من قبل الفاعلين السياسيين والبيروقراطيين الراسخين في واشنطن، وحاولوا السير في الاتجاه المحدّد مسبقًا. إن موقف الولايات المتحدة بعد الربيع العربي شُكِّل في هذا السياق. فعندما بدأت الثورات في سحب النظام العام في المنطقة إلى درجة لا تريدها الولايات المتحدة، تدخلت واشنطن، وعملت على إدارة الموقف.

تدخلت واشنطن في عهد إدارة أوباما بهدوء، حيث أدّت جهود إدارته في عدم فتح جبهة جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دورًا كبيرًا في هذا الموقف.[3]

سعى الرئيس أوباما إلى نقل التكتّل العسكري المتركز في المنطقة على مدى العقد الماضي إلى منطقة أخرى. إذ حدّد هدفًا يتمثّل في تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وتحويل تركيزه في الأمن والسياسة الخارجية إلى الشرق الأقصى.[4] ومع ذلك، إلى جانب هذه الجهود، لا تزال الولايات المتحدة القوة الأكثر تأثيرًا في تحديد السياسة الإقليمية. إن الذي تغير هو فراغات القوة التي خلّقتها واشنطن مؤخّرًا في المنطقة، حيث جذبت هذه الفراغات جهات فاعلة عالمية وإقليمية أخرى.[5] وقد أدى فراغ القوة الناتج أيضًا إلى توسّع خطوط الصدع العرقية والطائفية والقبلية والأيديولوجية في المنطقة.[6]

دفعَ كلّ هذه التطورات المنطقة إلى فوضى مفتوحة. وألغى هذا الوضع المعقّد الذي أشار إليه مارك لينش باسم «الحروب العربية الجديدة»[7]– إمكانية قيام واشنطن وجميع الجهات الفاعلة الأخرى بتطوير إستراتيجية شاملة للمنطقة. وقد أجبر هذا الوضع على

الأرض الولايات المتحدة على اتّباع نهج عملي.

في هذا السياق ستناقش هذه الدراسة مناهج واشنطن الإستراتيجية تجاه الثورات والحروب الأهلية في دول مثل: تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين. وتركز الدراسة على استمرارية وانكسار بعض عناصر السياسة الإقليمية للولايات المتحدة والإطار الرئيس للإستراتيجيات التي حددتها إدارات واشنطن خلال عملية الربيع العربي.

ظهور الربيع العربي وردود الفعل المبكرة للولايات المتحدة

أعطت الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط منذ فترة طويلة إشاراتٍ على التغيير. ومع ذلك، فقد حدث التغيير بطريقة غير متوقعة وغير منضبطة. ومثل العديد من الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية، كانت الولايات المتحدة غير مستعدة لهذا التغيير. أظهرت الولايات المتحدة في البداية ردود فعل متناقضة على عملية التغيير التي ظهرت مع الربيع العربي. كان أول تصريح للرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، باراك أوباما، داعمًا بشأن أعمال الثورة في تونس. بعد نجاح الثورة التونسية، أدلى الرئيس الأمريكي أوباما ببيان قال فيه: «إنني أُحيّي الموقف الشجاع والمشرّف للشعب التونسي».[8]

وكرّر الرئيس الأمريكي باراك أوباما الموقف المماثل في خطاب ألقاه في 19 مايو 2011 بطريقة أفضل إلى حدّ ما: «بالطبع علينا التصرف بتواضع. لم تكن أمريكا هي التي أخذت الناس إلى الشوارع في تونس والقاهرة،. بدأ الناس هذه الحركة بأنفسهم، وعليهم إنهاء هذه العملية بأنفسهم».[9] وبالمثل، فإن هذا البيان هو انعكاس لخيارات الولايات المتحدة الأمريكية. إنها إشارة إلى ترك الحركة الشعبية لتختار بنفسها في المراحل الأولى من الثورات أن تتبع الاتجاه الذي ستتخذه. في الواقع، كان من الممكن أن يتسبب تدخل الولايات المتحدة في عملية التغيير في جعل شرعية هذه الحركات الاجتماعية قابلة للنقاش. ربما لهذا السبب، تبنت إدارة واشنطن تجنب المشاركة المباشرة في العملية بوصف ذلك تكتيكًا.

بعد أن بدأت الثورات في إعادة تشكيل سياسات المنطقة، تدخلت واشنطن مرة أخرى، وغيّرت اتجاه تدخلاتها بما يتماشى مع أولوياتها الإستراتيجية. تعاملت إدارة أوباما في البداية مع موجة التغيير هذه بشكل إيجابي، حيث أعربت بشكل غير مباشر عن رضاها عن هذا التحول.

ولكن عندما بدأت موجة الثورات تتعارض مع أولويات واشنطن الإستراتيجية للمنطقة، غيّرت إدارة أوباما نهجها الأصلي وخفّضت من لهجة خطابها حول الربيع العربي. ولم تحاول الولايات المتحدة تطوير نهج متماسك وقائم على المبادئ للثورة

والتغيير السياسي/ الاجتماعي.[10] وفي حين جرى تشكيل خطابات كبار المسؤولين الأمريكيين في سياق دعم موجة التغيير، فإن مواقفهم على الأرض لم تدعم هذه الخطابات. فمن ناحية، أيّد الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون الربيع العربي والموجة الثورية بخطاباتهما.[11] ولكن من ناحية أخرى، تبنّت وزارة الدفاع (البنتاغون) وأجهزة المخابرات مقاربات مختلفة للغاية في الميدان، ومتناقضة مع تصريحات الرئيس.

> **"لم تدعم الولايات المتحدة بالكامل موجة التغيير التي ظهرت مع الربيع العربي، ولم تمتنع عن الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تخلقها موجة التغيير هذه"**

كانت هناك فرصة تاريخية لإظهار أن الولايات المتحدة تقدّر كرامة البائع المتجوّل التونسي أكثر من الديكتاتوريين. ولا شكّ أن الولايات المتحدة ترحب بالفرص والتغييرات الجديدة التي من شأنها تعزيز حق تقرير المصير لشعوب المنطقة. نعم، ولكن هذا الوضع الواعد سيكون له مخاطر.[12]

كما أدلى أوباما ببيان في خطابه السنوي «حالة الاتحاد»، وهو خطاب الرؤساء للشعب الأمريكي، قال فيه: «إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب شعب تونس، وتدعم كلّ الناس في المطالبة بحقوقهم الديمقراطية».[13] وقد أدت هذه التصريحات إلى تفسيرات بأن الولايات المتحدة تدعم العملية الثورية في المنطقة.

تكشف التصريحات أعلاه أن الرئيس الأمريكي يدعم الثورة في تونس، على الأقل من منطلق الرأي. وبينما تدعم الولايات المتحدة عملية التغيير الديمقراطي على مستوى الخطاب، فقد اتخذت أيضًا خطوات وقائية لإزالة المخاطر التي قد يشكلها هذا التغيير من حيث الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة.

إن تفسير هذا النهج على أنه ارتباك بين المؤسسات هو تبسيط لموقف قوة عظمى، مثل الولايات المتحدة، مع سياسات متسقة في توجهها الإستراتيجي. كان الغموض الذي حاولت الإدارة استخدامه في بيئة عدم اليقين هذه هو من أعطى واشنطن مرونة في السياسات الإقليمية. وقد استخدم مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى هذا الغموض لموازنة خطابهم المؤيد للديمقراطية وأفعالهم المناهضة للثورة.

لم تدعم الولايات المتحدة بالكامل موجة التغيير التي ظهرت مع الربيع العربي، ولم تمتنع عن الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تخلقها موجة التغيير هذه فيما يتعلق بمصالحها الخاصة. كانت هناك مراجعة لهذا النهج البراغماتي للولايات المتحدة

بالتوازي مع التغييرات التي حدثت في هذا المجال.[14]

وفي العام العاشر من الربيع العربي، أو كما هو الحال اليوم، من الثورات العربية، يمكن أن نرى أن الولايات المتحدة تتعاون بشكل أوثق مع التحالف المناهض للثورات، وتحديدًا الإمارات والسعودية و«إسرائيل» ومصر بقيادة عبد الفتاح السيسي. من ناحية أخرى، يمكن القول: إن إيران وروسيا أعطتا الأولوية للجانب العملي في الميدان، كما استخدمتا روايات التحالف المناهض لداعش لإضعاف كل التنظيمات «الإسلامية» في المنطقة، وبخاصة في سوريا.

إنّ موقف واشنطن غيّر بشكل جذري مسار عملية التحول في الربيع العربي. أسهمت الولايات المتحدة خلال عملية التحوّل هذه، في تحديد اتجاه هذه العملية بالخطوات التي لم تتخذها، أو امتنعت عنها. فلم تصدر الولايات المتحدة ضجة كبيرة بشأن الإطاحة بالديكتاتوريينِ اللذين كانا من حلفائها في تونس ومصر. وفي ليبيا، تدخلت مع التحالف الدولي وأدّت دورًا نشطًا في الإطاحة بالقذافي. والتزمت الصمت تجاه الثورة في البحرين، وبالمثل، فقد أعطت الضوء الأخضر لتدخلات المملكة العربية السعودية والإمارات في اليمن. وفي سوريا لم تكن تريد للبنية السياسية في هذا البلد أن تخضع لسيطرة إيران وروسيا بشكل كامل؛ لأنها تؤثر في استقرار «إسرائيل» الأمني والسياسي في منطقة الشام كافة. ومع ذلك، رفضت الولايات المتحدة أيضًا دعم التحول الديمقراطي في سوريا، حيث يمكن للإسلاميين الوصول إلى السلطة. وهكذا، أدّت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا في تشكيل السياسة الإقليمية بما لم تفعله بقدر ما فعلته.

النهج العام للولايات المتحدة تجاه المنطقة

تتمثل الأولويات الإستراتيجية الرئيسة للولايات المتحدة في المنطقة في ضمان أمن «إسرائيل»، وضمان استمرار إمدادات الطاقة، وتدفق النفط في المنطقة، والمكافحة الفعالة للمنظمات الإرهابية في المنطقة، وتلك التي تعمل ضد المصالح الأمريكية؛ ومنع الجهات الفاعلة في المنطقة باستثناء إسرائيل من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.[15] ويضاف لما سبق أولوية إستراتيجية؛ وهي منع ظهور قوة مهيمنة إقليمية في المنطقة.

شُكِّلت العوامل التي تحدد الإستراتيجية الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- بما يتماشى مع الأولويات المذكورة منذ حوالي 30 عامًا؛ شريطة أن تظلّ هذه الأولويات الإستراتيجية ثابتة، فقد حاول رؤساء وإدارات مختلفة إبراز سياسات وتكتيكات مختلفة في المقدّمة من أجل تحقيق هذه الأولويات.

حدّت البيروقراطية الأمنية في واشنطن من هذه الجهود عندما بدأت مجالات مرونة الرؤساء في المخاطرة بهذه الأولويات الإستراتيجية، حيث فرضت إدارة جورج دبليو بوش أجندة تحول ديمقراطي شامل في المنطقة.[16] وعَدّ فريق الكونفدرالية الجديدة في واشنطن التدخل العسكري والانقلابات وسيلة مشروعة لتحقيق هذا الهدف. كما جرت محاولة تقديم احتلال العراق بوصفها جزءًا من أجندة الدمقرطة.[17] ولم تفرّغ هذه التدخلات مفهوم الديمقراطية من مضمونه فحسب، بل سبّبت أيضًا مقاومة جدية لمحاولات نشر الديمقراطية في المنطقة.[18]

تبنت إدارة أوباما تطبيق عمليات التحوّل إلى الديمقراطية في المنطقة من دون تدخلات عسكرية أحادية الجانب.[19] وجرى التعبير عن هذا النهج على أنه تخطيط وتحجيم أكثر دقة، لا أنّه نهاية للمصلحة والوجود في المنطقة.[20] من ناحية أخرى، تركت إدارة ترامب خطاب التحوّل الديمقراطي للمنطقة جانبًا، وركزت بشكل مباشر على أمن «إسرائيل». وفضّلت إدارة ترامب التعاون بشكل أكبر مع دول في المنطقة، مثل السعودية والإمارات على أساس تقاسم الأعباء لاحتواء إيران وضمان أمن «إسرائيل».[21] تجنبت إدارة ترامب فتح جبهات عسكرية جديدة في المنطقة، وحاولت تقييد إيران بفرض عقوبات صارمة.

أيدت إدارة ترامب كثيرًا فكرة سحب الولايات المتحدة قواتها من المنطقة؛ لكن هذا النهج واجه مقاومة من النخبة البيروقراطية والسياسية القائمة في واشنطن. إذ منع البيروقراطيون في واشنطن تنفيذ قرار ترامب بسحب القوات من سوريا. ويمكن الادعاء بأن عناصر الاستمرارية أقوى في سياسات واشنطن بشأن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في محور الأولويات الإستراتيجية المذكورة آنفًا.

إن إجراء استنتاجات من دون حساب كيف يخدم التغيير الذي ظهر مع الربيع العربي الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة- نهج يتعارض مع ديناميكيات عمليات صنع القرار في السياسة الخارجية. في الولايات المتحدة، كانت النظرة العاطفية والعملية من الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون تجاه الحركة الشعبية الثورية- عالقة في أولويات واشنطن الإستراتيجية. وبالمثل، لم يقبل البنتاغون نهج دونالد ترامب لتقليص الوجود الأمريكي في المنطقة، كما رفض تعامله غير المبالي بالتطورات الأخرى في المنطقة، واهتمامه فقط فيما يتعلق بأمن «إسرائيل». وكما قال وليد حزبون، فإن السبب الحقيقي للفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة ليس فراغ السلطة الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، بل على العكس من ذلك، حيث إن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة تنقل قواتها باستمرار إلى المنطقة، وتنشر هذه القوات في النقاط الإستراتيجية فيها، وتتبنى مواقف توازن، وأحيانًا تزعزع الاستقرار بين الأطراف المتصارعة في المنطقة.[22] وأكّد حزبون أن السبب الرئيس لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ظهر في المنطقة بعد التسعينيات هو منهج استخدام القوة الأمريكية ومحاولات فرض سياسات ليبرالية جديدة في المنطقة.[23]

بالرغم من أن الولايات المتحدة خفّضت جزئيًا وجودها العسكري في المنطقة خلال رئاستي أوباما وترامب، إلا أنها لم تتخلَّ عن جهودها للسيطرة على المنطقة عبر وكلائها. إذ حاولت إدارة واشنطن تشكيل الهيكل الأمني من خلال تحديد التكوين السياسي والاقتصادي للمنطقة. إن أولوية إدارة أوباما للتركيز على الشرق الأقصى وتقليص وجودها العسكري في الشرق الأوسط- ووجهت أيضًا بمقاومة من المؤسسات في واشنطن. وقد أشاد كبار المسؤولين الأمريكيين علنًا بالثورات، ولكن مع ذلك، واصلت النخبة الأمنية العمل مع الجهات الفاعلة المضادة للثورة في المنطقة.

المقاربات المختلفة لرؤساء الولايات المتحدة تجاه السياسة الإقليمية

كانت قضايا مثل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والقضية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب الدولي- هي الأجندة المشتركة لجميع الرؤساء الأمريكيين. وقد فضّل الرؤساء اتباع سياسات مختلفة حول هذه القضايا وفقًا لنهجهم

الخاص. على سبيل المثال، حاول جورج دبليو بوش إعادة تصميم المنطقة بطريقة شاملة. من ناحية أخرى، عدّ دونالد ترامب السياسات الشاملة للولايات المتحدة في هذه المنطقة غير ضرورية، واعتقد أن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يسبّب تكلفة غير متناسبة. وإزاء هذا فضّل باراك أوباما الوقوف في نقطة أكثر براغماتية بين هذين النهجين.

وكما في فترة إدارة جورج دبليو بوش في الولايات المتحدة، ظلّ مشروع إعادة تشكيل المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير وادعاء موجة التحوّل الديمقراطي- قائمًا. ولكن لم تتبنَّ دول المنطقة والجهات الفاعلة المحلية وسكان المنطقة هذا المشروع، بل سار الأمر إلى أبعد من ذلك، حيث أدى إلى ظهور محور مقاومة ضدّ مثل هذا المشروع. وأدّت إيران دورًا رائدًا بصفتها الفاعل الرئيس لهذا المحور، واستمرت في هذا الدور من خلال إستراتيجيتها التوسعية الطائفية. إن ما نجحت به الولايات المتحدة حقًّا هو أنها أبقت على توسع إيران تحت سيطرتها، حيث جرى تطويق المعارضة السنية للاحتلال الأمريكي والفاعلينَ السياسيينَ السنة المؤثرين من خلال إستراتيجية «الهلال الشيعي».

مرت فترة رئاسة جورج دبليو بوش بتدخلات عسكرية وجهود «دمقرطة قسرية» في المنطقة، مع تأثير صدمة 11 سبتمبر 2001. ولم تكن إدارة بوش حريصة جدًّا على التنسيق والتعاون مع الفاعلين المحليين في المنطقة. وحاولت تشكيل النظام الجيوسياسي والبنية السياسية للمنطقة من أعلى إلى أسفل عبر صيغ الفرض. لم يؤدّ هذا النهج إلى موجة من «الدمقرطة» في المنطقة، كما لم تقبل واشنطن الاعتراف بالفاعلين السياسيين الذين وصلوا إلى السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية. حاولت الولايات المتحدة فرض قيود على تمثيل حماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان، والجهات السياسية السنّية الفاعلة في العراق على أسس سياسية مشروعة. ولكن تراجعت إدارة واشنطن في النهاية عن «إصرارها الليبرالي»، حيث لم تجلب العمليات الديمقراطية الجهات السياسية الموالية للولايات المتحدة والموالية للغرب إلى السلطة.

وكان الفاعل الآخر المستفيد من أجندة الولايات المتحدة لإرساء الديمقراطية في المنطقة جماعةَ الإخوان المسلمين والفاعلين السياسيين التابعين لها. ومع ذلك، فإن «فيتو إسرائيل» ضد حركة حماس المرتبطة بالإخوان تسبّب في تغيير موقف واشنطن. وفي حين جعلت السياسات التي نفّذها جورج دبليو بوش بعد 11 سبتمبر إيران والإخوان أكثر فاعلية في المنطقة- لم يستطع الفاعلون الديمقراطيون السياسيون والاجتماعيون الآخرون الاستفادة من التطورات بشكل كافٍ.

في الفترة التالية، غيّر «الخوف من إيران» و«الخوف من الإخوان» اللذان ازداد هواجس حضورهما لدى الأنظمة التقليدية والسلطوية في المنطقة- كيمياء المنطقة.

وسعت الأنظمة التقليدية إلى التعاون مع الجهات الفاعلة الجديدة التي يمكن أن تحلّ محلّ الولايات المتحدة. وتجمعت جهات فاعلة، مثل سوريا ولبنان والشيعة في العراق وحماس- حول إيران. ونتيجة لذلك، لم يجلب «مشروع الشرق الأوسط الكبير» لبوش السلام والثقة إلى المنطقة، ولم يسمح بازدهار فرص الديمقراطية المحلية.

كان لآثار انهيار إدارة بوش ونخبة المحافظين الجدد في واشنطن تأثير كبير في ظهور الربيع العربي.

كان لأوباما وجهات نظر إدارة بوش نفسها حول مصالح الأمن القومي ودعم التحول الديمقراطي. ومع ذلك، فإن إدارة أوباما أبقت الأمن الإقليمي ومصالح الطاقة فوق التركيز على الديمقراطية، على عكس خطاباتها. وهذا يعني أن الالتزام بـ«الدمقرطة» طغت عليه المصالح الأخرى دائمًا.

بالرغم من كل شيء، كان باراك أوباما أكثر امتناعًا وحذرًا بشأن التدخلات العسكرية في المنطقة خلال فترة رئاسته. فضّل أوباما القيام بتدخلات صغيرة عبر الطائرات المسيّرة بدلًا من العمليات العسكرية واسعة النطاق.[24] أولت إدارة أوباما أهمية للتنفيذ متعدّد الأطراف للتدخلات العسكرية.[25] وحرص أوباما على تنفيذ عمليات عسكرية في المنطقة مع أو من خلال الناتو أو الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو حلفائها في المنطقة. وفي الحالات التي لا يميل فيها حلفاؤهم نحو مثل هذه العمليات، كانوا يفضّلون الابتعاد عن العمليات المباشرة.

إنّ إدارة أوباما جادلت بأن واشنطن يجب أن تكون في تعاون وتنسيق أوثق مع الجهات الفاعلة المحلية. وقام أوباما بعد أن أصبح رئيسًا، بأول رحلة له إلى الدول الإسلامية، وتحديدًا إلى أنقرة في 5-7 أبريل 2009، وأدخل «نهج الشراكة النموذجي» على جدول أعماله.[26]

«نرى أن بلدينا يمكنهما الحفاظ على وعودهما باحترام حرية المعتقد وسيادة القانون. وسنواصل ذلك على الساحة الدولية. ومن خلال تقديم هذه الرسالة، إذا تمكّنا من العمل معًا في الغرب والشرق، وإذا تمكّنا من إيصال هذه الرسالة إلى العالم بهذه الطريقة، فإن ذلك سيكون له تأثير غير عادي. أتطلّع لأرى هذه الشراكة في الأيام المقبلة... قد يكون من الممكن إقامة علاقات أقوى مع تركيا من خلال شراكة نموذجية مع الولايات المتحدة. أمّة غربية، أمّة بها غالبية مسيحية مع أمّة مسلمة في الغالب في النموذج المذكور يجتمعان معًا ونحن بذلك نغطي قارتين، فتركيا تقع بين أوروبا وآسيا. هذه المسألة مهمة للغاية من وجهة نظري، ويمكنها إنشاء مجتمع دولي حديث، مع الولايات المتحدة».[27]

كما أن تسمية أوباما لتركيا بـ«شريك نموذجي» كانت ترسل رسائل إلى دول معيّنة

في المنطقة. ووفقًا لأوباما وعضو الناتو فإن تركيا حليف للولايات المتحدة فضلًا عن أن الموقع كان نموذجًا مثاليًّا للعديد من الدول الإسلامية الأخرى، حيث جرى التوفيق بين الإسلام والديمقراطية واقتصاد السوق. تُوِّج هذا «النموذج» بخطاب «الشراكة النموذجية». ومع ذلك، بدأت تركيا تعمل وفقًا لمصالحها الوطنية في علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومع تبني سياسات مستقلة برز تضارب المصالح. وعندما لم تتماش تركيا في سياساتها تجاه الربيع العربي مع الإستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة وُضِعت «الشراكة النموذجية» التي تحدث عنها أوباما على الرف.

جذب الخطاب الذي ألقاه أوباما في القاهرة، في 4 يونيو 2009، أيضًا الكثير من الاهتمام، حيث قال أوباما: إن الولايات المتحدة سوف تستمر في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، قال إنه يريد تنفيذ ذلك بمزيد من التنسيق مع الفاعلين المحليين بدلًا من الفرض وبدلًا من الاتجاه من الأعلى إلى الأسفل، كما حدث في رئاسة بوش. وأكد في خطابه بالقاهرة حساسيته تجاه الحقوق السياسية الأساسية. وشدّد أوباما على أهمية بدء العلاقات مع العالم الإسلامي من جديد. وفضّل تغيير لهجة خطابه من أجل تخفيف التوتر الذي أحدثه خطاب «الحرب العالمية على الإرهاب» مع العالم الإسلامي. حاول أوباما من خلال التركيز على عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات مع إيران- تخفيف حدة الخطاب في التوترات مع الدول الإسلامية.

قال أوباما في خطابه بالقاهرة: المهم هو أنه يمكنك التعبير عن آرائك حول كيفية حكمك، وحصولك على المساواة والعدالة والثقة في سيادة القانون؛ وأن تكون تحت إدارة شفافة لا تسرق من شعبها؛ وأكّد أنه لابدّ أن تكون لديك الحرية في العيش بالطريقة التي تريدها».[28] مشيرًا إلى أنه قد تكون هناك نماذج إدارية بديلة يمكن أن تفي بهذه المعايير، وهنا فإن أوباما «لم يختر فرض ديمقراطية معيارية من الخارج، أو تحديد أجندة الحرية» كما حصل في عهد بوش.[29]

نقاط التحول الرئيسة التي غيّرت توجه الولايات المتحدة في الربيع العربي

يمكننا الحديث عن نقطتَي تحوّل أساسيتين غيّرتا اتجاه الولايات المتحدة خلال عملية الربيع العربي. كان أول هذه النقاط هو الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي بليبيا الذي نفذته منظمة أنصار الشريعة، حيث فقد السفير الأمريكي في ليبيا، كريستوفر ستيفنس في الهجوم الذي نُفذ في 11 سبتمبر / أيلول 2012، وثلاثة من المسؤولين الأجانب ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية- حياتهم. وقد صدم هذا الهجوم واشنطن. وتعرضت وزيرة

الخارجية هيلاري كلينتون ومستشارة الأمن القومي سوزان رايس لانتقادات شديدة بسبب الإهمال في بنغازي.[30] وكانت هناك مزاعم عن استخدام القنصلية الأمريكية في بنغازي لنقل أسلحة من ليبيا إلى معارضي الأسد في سوريا.

أدت كارثة هجوم بنغازي إلى إعادة النظر في دور واشنطن في عملية الربيع العربي. وبعد هذه الحادثة، غيّرت الولايات المتحدة نهجها تجاه مجموعات المعارضة التي تبدو «إسلامية» بشكل خاص، وقلصت بشكل كبير دعمها لمثل هذه المنظمات. قطعت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للمنظمات والجهات الفاعلة ذات المظهر الإسلامي، وتبنت سياسات تسلط الضوء على الجهات الفاعلة الأخرى التي تكافح مع هذه المنظمات.

عندما أخفقت محاولات الولايات المتحدة لإدخال الجيش التركي في الحرب السورية بما يتوافق مع أهدافها الخاصة، قررت إدارة واشنطن استخدام وتعزيز حزب الاتحاد الديمقراطي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، بوصفه وكيلًا في المنطقة.

أما نقطة التحوّل المهمّة الأخرى التي غيّرت موقف الولايات المتحدة خلال عملية الربيع العربي فكانت إخفاق الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الرد على الهجوم الكيماوي على مدنيين في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، في 21 أغسطس 2013، حيث كان أوباما قد أكّد في أغسطس 2012 أن استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين في سوريا هو خط أحمر للولايات المتحدة. ولكن رغم أن نظام الأسد تجاوز الخط الأحمر في الغوطة، إلا أن واشنطن لم ترد بقوة. وقد فُسِّر هذا الموقف على أنه إعطاء للضوء الأخضر من الولايات المتحدة للنظام السوري وأنصاره، حيث فضّلت الولايات المتحدة تقاسم مجال نفوذها مع روسيا بسحب دعمها للثورة السورية. واكتسبت أنشطة إيران في سوريا زخمًا أيضًا بعد هذا الحادث. يمكن القول: إن مخاوف أوباما من طبيعة المعارضة السورية كانت فاعلة في عدم تحركه رغم تجاوز الخطوط الحمراء في سوريا. كان الجناح الإسرائيلي لا يميل إلى أيّ هيكلة سياسية يكون فيها اللاعبون السياسيون الإسلاميون فاعلين.

مهّد توقف الولايات المتحدة عن دعم المعارضة المعتدلة الطريق لتقوية المنظمات الراديكالية في كلّ من سوريا وليبيا والعراق. وزادت منظمات مثل داعش وجبهة النصرة من قوتهما في الميدان. كما أسهم هذا التطور في تقوية حزب الاتحاد الديمقراطي والميليشيات الشيعية بحجة النضال ضد الإرهاب. وتسلسلت الأحداث التي تسبّبت في الربيع العربي والثورات المطالبة بالديمقراطية نحو الغرق في الصراع الداخلي، والفوضى على هذا النحو.

قطعت واشنطن دعمها للحركات والقوى الثورية بعد أن كان مفهومًا أن رياح الربيع العربي جعلت الفاعلين الإسلاميين السياسيين شركاء في السلطة في بيئات ما بعد الثورة. إنّ الكبح الأمريكي شجّع القوى المناهضة للثورة، وشجّع هذا التطور أيضًا أنظمة معادية للثورة، مثل السعودية والإمارات. في ليبيا، لم يستطع النظام السياسي الجديد الذي ظهر بعد الإطاحة بالقذافي أن ينتج الاستقرار. باستخدام بعض الجماعات المتطرفة ذريعة جرى تفعيل القوى المعادية للثورة في ليبيا. وفي دول مثل تونس ومصر وليبيا واليمن، حيث نجح الثوار، وكان الفاعلون السياسيون المرتبطون بالإخوان المسلمين والإخوان مؤثرين في الهيكل السياسي بعد الثورة، تمت محاولة قمع هؤلاء الفاعلين والعمل على نزع شرعيتهم بحجة التطرف.

كما أن امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن الحضور في المشهد مهّد الطريق لروسيا لأداء دور أكثر فاعلية في المعادلة الإقليمية. غيّر تدخل روسيا في الحرب الأهلية في سوريا إلى جانب النظام السوري بدعوة من إيران في سبتمبر 2015 مصير الحرب، والانتفاضاتِ العربية تمامًا.

قرار الولايات المتحدة: ارتباك أم اختيار عملي؟

أدى إخفاق الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في دعم مطلب التحوّل الديمقراطي في المنطقة إلى زيادة أنشطة الجبهة المضادة للثورة على الأرض. حاول هؤلاء الفاعلون، بالتعاون مع روسيا وفرنسا ومصر وعدد من الفاعلين الأوروبيين تصفية القوى الثورية والفاعلين والهياكل السياسية التي وصلت إلى السلطة بعد الثورة. بعد الثورة، فقد الممثلون المنتخبون مصداقيتهم بسبب الضغط المناهض للثورة في وقت قصير. من ناحية أخرى، لم يقدم الفاعلون الغربيون، وبخاصة الولايات المتحدة، الدعم الكافي لأولئك الذين وصلوا إلى السلطة من خلال العمليات الديمقراطية، وكثفوا تعاونهم مع الجهات المناهضة للثورة.

إنّ موقف الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي أثر بلا شك في تبني موقف الفاعلين السياسيين الأوروبيين. بالرغم من تأثرها بموجة الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير المستقرة إلا أن الدول الأوروبية كانت مترددة في التدخل عسكريًّا في هذه العملية. وقد كان العامل الرئيس في هذا الامتناع هو دور الموقف الأمريكي غير المتسق تجاه عملية الربيع العربي. فضّل الفاعلون السياسيون الأوروبيون أجندة الأمن والاستقرار على أجندة الحرية فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لو كانت الولايات المتحدة قد اتخذت موقفًا أكثر بروزًا في دعم الثورات، لربما كان الفاعلون السياسيون الأوروبيون قد اتخذوا موقفًا أكثر دعمًا. أدّت مقاربات الولايات المتحدة أيضًا دورًا مهمًّا

في تحديد مواقف اللاعبين السياسيين الأوروبيين. من أجل فهم إطار العمل والحجج الرئيسة التي وضعناها آنفًا، سيكون من المناسب دراسة مقاربات الولايات المتحدة تجاه البلدان المتأثرة بالربيع العربي في سياق العلاقات الثنائية. تُعَدّ العلاقات وقرارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع تونس ومصر وليبيا والبحرين وسوريا في هذه العملية مهمّة لفهم كلّ من كيفية تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية للمنطقة، وتوتر التحول الديمقراطي والمصلحة الوطنية.

تونس

بالنظر إلى الشرارة التي أشعلت الربيع العربي في تونس في 17 ديسمبر 2010، يمكننا القول إن هذا البلد المتوسطي سيساعدنا على فهم المقاربات الأولى للفاعلين خارج المنطقة، وبخاصة تجاه هذه السلسلة من الثورات. اتبع تطور الأحداث التي بدأها محمد البوعزيزي مسارًا لم يستطع السياسيون والأكاديميون توقّعه في تونس. أسفرت المظاهرات العامة خصوصًا بعد وفاة البوعزيزي في المستشفى عن فرار بن علي الذي حكم البلاد مع النظام القمعي لمدة 23 عامًا إلى السعودية في 14 يناير 2011. بعد بضعة أشهر، في 11 أكتوبر 2011، ونتيجة للانتخابات الحرة في التاريخ التونسي، جاء حزب النهضة الإسلامي في المرتبة الأولى، في البرلمان التونسي الديمقراطي. ووضع برلمان تونس أول دستور ديمقراطي للبلاد بعد الثورة في 11 ديسمبر. في السنوات التالية، اتخذت تونس خطوات جادة نحو ترسيخ الديمقراطية، رغم أنها شهدت بعض الاضطرابات بعد الثورة. وأدرجت منظمة فريدوم هاوس، تونس في فئة «البلدان الحرة» في عام 2015. وكانت أول دولة في العالم العربي تدخل هذه الفئة.

تقدّم لنا العملية الثورية في تونس أدلة مهمة حول نهج الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي. عندما ننظر إلى السياسات التي اتبعها في تونس، يمكننا أن نقول أولًا إن أمريكا لم تستطع التنبؤ بأن مثل هذه الثورة ستنجح. وبالمثل، فإن الادعاءات بأن أمريكا بدأت عملية الربيع العربي وأدارتها لا تتوافق مع السياسات التي اتبعتها، وبخاصة في الأسابيع الأولى.

منذ بداية المظاهرات الجماهيرية في ديسمبر، لم تصدر الولايات المتحدة بيانًا جادًّا بشأن العملية في تونس ولم تحاول دعم المطالب الشعبية.[31] قبل أسبوع من اضطرار بن علي إلى مغادرة البلاد، صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون أنهم لم يشاركوا في الأحداث في تونس. ولم تُدلِ الولايات المتحدة بأيّ بيان يدين النظام التونسي بسبب المدنيين الذين قُتِلوا على يد النظام خلال المظاهرات. إن هذا الموقف من الولايات المتحدة، التي لديها معلومات مفصّلة عن النظام القمعي لبن علي، وطبيعة انتهاكات حقوق الإنسان، ومدى تضييق الحقوق والحريات الأساسية، فيما يتعلق

بالمطالب المسوَّغة للشعب التونسي –رغم كل هذه المشكلات– كان له مغزًى.[32] في الواقع، يسلط هذا الوضع الضوء على فهم علاقة الولايات المتحدة بالأنظمة القمعية. كان بن علي حليفًا للولايات المتحدة، على الرغم من كل سلوك النظام القمعي.

إن السياسة فيما يتعلق بهذه الدولة الأولى التي بدأت الربيع العربي– تشكل في الواقع مثالًا لواحدة من المعضلات التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية. تتجلى هذه المعضلة، التي يمكننا التعبير عنها على أنها توتر بين المصالح الوطنية الأمريكية والقيم التي تدّعي أنّها تمثّلها، في مثال تونس (ولاحقًا في بلدان الربيع العربي الأخرى كما سنناقش لاحقًا). من ناحية، لدينا أمريكا التي تدافع عن فكرة النظام الديمقراطي الليبرالي وتريد رسم صورة تهتم بالليبرالية، من ناحية أخرى، عندما يتعلق الأمر بالمصالح الوطنية، فإنها تقوم بتحركات سياسية لا تتوافق مع هذه المثل العليا في أوقات مختلفة. شهدت الولايات المتحدة أيضًا هذا التوتر بين المطالب الديمقراطية في تونس وبين بن علي بوصفه ديكتاتورًا حليفًا.

أعرب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، أوباما، عن دعمه الجاد لمطالب التحول

الديمقراطي، ولكن بعد مغادرة بن علي الرئاسة.[33] تحدّث أوباما عن النضال الثوري للشعب التونسي قائلًا: «الولايات المتحدة الأمريكية مع الشعب التونسي وتدعم الأهداف الديمقراطية للمجتمع التونسي بأسره».[34] ومع اعتبار النهضة الحزب الأول بعد الانتخابات الديمقراطية السلطة الشرعية، واصلت الولايات المتحدة علاقاتها مع الإدارة التونسية، ولم تحدث أزمة خطيرة في العلاقات الثنائية حتى الآن. وفي فترة ما بعد الثورة، قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من 300 مليون دولار لتونس من أجل تعزيز الديمقراطية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.[35] يمكننا القول: إن أحد أسباب تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تونس على هذا النحو بعد الربيع العربي هو أن أمريكا ليس لديها مصالح إستراتيجية جادة في تونس.[36] على الرغم من أن النظام التونسي ما قبل الثورة كان حليفا للغرب، إلا أن تونس ليست من بين الحسابات الإستراتيجية الجادة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. مقارنة بدول مثل مصر والسعودية.

مصر

بعد نجاح الثورة التونسية، امتدت نيران الثورة الإقليمية إلى مصر. سرعان ما امتدت المظاهرات التي بدأت في القاهرة في 25 يناير 2011، إلى العديد من المدن في مصر. نزل ملايين المصريين إلى الشوارع للاحتجاج على الظروف التي يعيشون فيها. استضاف ميدان التحرير، النقطة المحورية للاحتجاجات، ملايين الأشخاص. كان الهدف الأساسي للمتظاهرين في مطالبتهم بالديمقراطية هو حسني مبارك، الذي حكم مصر مدة 30 عامًا. وسالت الدماء في أجزاء كثيرة من مصر نتيجة مهاجمة قوات الأمن المدنيين المتظاهرين، وبخاصة في الأيام الأولى للاحتجاجات. ومع ذلك، بعد 17 يومًا من المقاومة، استقال مبارك من الرئاسة اعتبارًا من 11 فبراير. وأعلن أنه ترك مهمة إدارة البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. نتيجة الانتخابات الرئاسية التي أجريت على جولتين في مايو ويونيو، كان أول زعيم منتخب ديمقراطيًّا للجمهورية المصرية هو محمد مرسي. وفي الانتخابات النيابية جاء حزب الحرية والعدالة، تنظيم الإخوان المسلمين، في المرتبة الأولى، وحزب النور السلفي في المرتبة الثانية. لكن حكومة الإخوان المسلمين أُطِيح بها بانقلاب الجيش المصري في يوليو 2013، وعادت مصر مرة أخرى إلى الحكم العسكري.

عندما ننظر إلى السياسة الخارجية التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال عملية الثورة في مصر وبعدها، نرى أن العملية تشبه الأيام الأولى للثورة التونسية. عندما بدأت الاحتجاجات في 25 يناير 2011، صرّحت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كلينتون أن الهيكل السياسي في مصر مستقر.[37] وفي الأيام الثلاثة الأولى من الاحتجاجات، لم يكن هناك تصريح جاد من الجناح الأمريكي يدعم مطالب المجتمع بالديمقراطية والحرية.[38]

يمكننا أن نفهم هذا الوضع من خلال تذكر أن مبارك حليف مهمّ للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كان مبارك اسمًا موثوقًا للولايات المتحدة مدة 30 عامًا في مجالات مثل أمن «إسرائيل»، وشحن النفط، ومكافحة الإرهاب، وهي معايير مهمة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ربما لهذا السبب، صرح نائب الرئيس الأمريكي آنذاك والرئيس الحالي بايدن في أثناء الاحتجاجات، أنه لا يمكن اعتبار مبارك ديكتاتورًا.[39]

مع تصاعد الاحتجاجات وبدء المؤشر في التحول لمصلحة الثورة، كان الرئيس الأمريكي أوباما قد وجد أن الإستراتيجية الانتقالية ضرورية، ففي أواخر يناير، أرسلت الولايات المتحدة سفير القاهرة السابق ويزنر إلى مبارك وطلبت من مبارك الشروع في التحول من دون زعزعة استقرار البلاد.[40] على الرغم من إعلان مبارك في 1 فبراير 2011 أنه لن يترشح للرئاسة مرة أخرى، وأن الانتخابات ستجري في سبتمبر، فإن هذا الوضع لم يكن كافيًا لتهدئة المحتجين في ميدان التحرير. كان العامل الأكثر أهمية الذي يقلق الولايات المتحدة في فترة ما بعد مبارك هو إمكانية أن يكون للجهات الإسلامية الفاعلة رأي في إدارة مصر، وأن يمس ذلك القضايا الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.[41] وقد أدى هذا القلق إلى حدوث تضارب في الإدارة الأمريكية حول السياسة الواجب اتباعها تجاه مصر.

مع بدء حكم الإخوان المسلمين نتيجة الانتخابات الديمقراطية، هنّأت إدارة أوباما الحكومة يوم الانتخابات، وأعلنت قبولها نتائج الانتخابات على أنها شرعية، وبدأت اتصالات دبلوماسية مع الحكومة الجديدة.[42] ومع ذلك، عندما نعدّ أن الجيش المصري هو المؤسسة التي تشكل تقليديًّا العمود الفقري للعلاقة الأمريكية المصرية، يمكننا القول: إن موقف البنتاغون يختلف عن موقف البيت الأبيض.[43] من ناحية، شبّه أوباما ومستشاروه في البيت الأبيض عملية الربيع العربي بثورات أوروبا الشرقية عام 1989، بينما اعتقد وزراء الخارجية كلينتون وكيري والبنتاغون أن ما حدث أشبه بإيران عام 1979,[44] نظرًا لأن هذا الرأي الثاني أكثر ملاءمة للسياسة الخارجية التقليدية للولايات المتحدة والنظام المؤسسي الذي يواصل ذلك، فقد جرى تشكيل الأحداث اللاحقة بما يتماشى مع تفضيلات هذا الخط.

ولعل الدليل النموذجي على ذلك هو السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد أن أطاح الجيش المصري بالسلطة المنتخبة في انقلاب يوليو 2013. في حين أن تركيز الرئيس الأمريكي على الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات خلال الربيع العربي لا يزال حاضرًا في الذكريات، كما كان تعليق المساعدات العسكرية جيدًا، فإن الأمر الأكثر مأساوية هو أن الإدارة الأمريكية ناقشت ما إذا كان الحادث في مصر يُسمَّى بالفعل انقلابًا

أم لا. وبما أن المساعدة العسكرية لقادة الانقلاب كانت صعبة بحسب القوانين الأمريكية، فقد عدّت الإدارة الأمريكية أن ما حدث هو «تولية للإدارة».[45] بعد أسبوع واحد فقط من المذبحة التي ارتكبها الجيش ضد المدنيين في ميدان رابعة، ذهب وزير الخارجية الأمريكي جون كيري خطوة أخرى إلى الأمام، وادعى أن الجيش كان في الواقع يعيد الديمقراطية.[46]

يمكننا القول: إن العلاقات الأمريكية المصرية بعد الانقلاب عادت إلى مسارها القديم. تطلب الأمر تحويل 1,5 مليار دولار سنويًا من المساعدات إلى مصر. ووُضِعت قضية نقل الأسلحة الذي جمّده أوباما في 2013 موضع التنفيذ مرة أخرى اعتبارًا من عام 2015,[47] وكان كل هذا يحدث رغم تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. حافظت إدارة ترامب أيضًا على علاقات جيدة مع السيسي، ولم يجرِ التعبير عن أي طلب من أمريكا بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان.[48]

ليبيا

بدأت مظاهرات الشوارع في ليبيا المجاورة في 15 فبراير 2011، بعد 4 أيام من استقالة مبارك في مصر. نزل الناس إلى شوارع بنغازي بمشاركة آلاف الليبيين الذين أرادوا الإطاحة بحكم معمر القذافي، ويمكن أن نتخيل أن الأحداث في تونس ومصر كانت قد ألهمتهم. لكن القوات الأمنية التابعة للقذافي كانت أكثر وحشية تجاه المتظاهرين. بحلول شهر مارس، انجر البلد إلى حرب أهلية. وبينما تطور الصراع بين الثوار الذين سيطروا على الجزء الشرقي من البلاد وقوات النظام التي تسيطر على طرابلس لمصلحة القذافي، ضعفت قوات القذافي بسبب التدخل الدولي المدعوم من الناتو. بعد أن استولى الثوار على طرابلس في أغسطس 2011، قُتل القذافي أيضًا في سرت في أكتوبر.

يختلف نهج الولايات المتحدة تجاه الأحداث في ليبيا عن مقاربة تونس ومصر. وفقًا لجمال سليم، فإن الولايات المتحدة، التي لا تريد إضاعة فرصة ادعاء الثورات الديمقراطية التي فاتتها في تونس ومصر- نفّذت سياسة في ليبيا لم تنفذها أبدًا في دول الربيع العربي الأخرى.[49] اتخذت الولايات المتحدة إجراءات للتدخل في ليبيا بعد أن اقتربت قوات القذافي من بنغازي في مارس/ آذار، وهدّد القذافي النشطاء بارتكاب مذبحة. لكن الولايات المتحدة، التي لم تفضّل التصرف بمفردها في العملية التي ستنفذها، طالبت بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ونفّذت العملية بوصفها تدخلًا من حلف شمال الأطلسي.[50] اتُّخِذ القرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 17 فبراير 2011 لمنع أي كارثة إنسانية في ليبيا. بعد يومين من القرار، انطلقت عملية «أوديسا» وبدأت الطائرات التابعة للناتو في قصف قوات القذافي. على الرغم من أن قرار مجلس الأمن الدولي يحد من التدخل المحتمل للمساعدات الإنسانية، فإن الإدارة

الأمريكية حولت العملية إلى محاولة لتغيير النظام. لم يقتصر هدف الولايات المتحدة هذا على التدخل الجوي فقط، فبموافقة ضمنية من الإدارة، بدأت الإمارات وقطر عملية تدريب وتجهيز الثوار الذين يقاتلون على الأرض.[51] على الرغم من قبول خطة وقف إطلاق النار التي اقترحها الاتحاد الإفريقي من قبل إدارة القذافي في 10 أبريل 2011، رفضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح، وقررت مواصلة العملية مع الدول الأعضاء الأخرى في الناتو.[52]

قد تكون الاستفادة من الفرصة التي أفلتت في تونس ومصر، من أسباب تدخل الإدارة الأمريكية بشكل كامل بهدف تغيير النظام، كما قال جمال سليم، ولكن يمكن العثور على أسباب أكثر ترجيحًا في العلاقة بين الولايات المتحدة والقذافي، والأهمية الإستراتيجية لليبيا، ومعضلة المصلحة المثالية المذكورة آنفًا. على عكس بن علي ومبارك، لم يكن القذافي ديكتاتورًا متحالفًا مع الإدارة الأمريكية. وبحسب ليتساس، لم تنس الولايات المتحدة قط كارثة طائرة لوكربي عام 1988 والأنشطة الإرهابية التي دعمتها الدولة الليبية العميقة.[53] وبالمثل، كانت لاحتياطيات النفط الغنية في ليبيا أهمية إستراتيجية، على عكس البلدان التي شهدت الربيع العربي من قبل.[54] أخيرًا، سمح مثل هذا التدخل للولايات المتحدة بتحقيق كلا الهدفين في ظل الانسجام بين «المصلحة الوطنية– المثل الديمقراطية». وهكذا أدّت الولايات المتحدة دور القوة العظمى التي منعت دكتاتورًا وحشيًّا من قتل شعبه علانية.[55]

كانت إحدى نقاط التحول المهمة التي أثّرت في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع ليبيا بشكل خاص والربيع العربي بشكل عام في سبتمبر 2012. إذ تعرضت السفارة الأمريكية في ليبيا لهجوم من قبل منظمة تُسمَّى أنصار الشريعة، وقُتِل في هذا الهجوم السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز وثلاثة مواطنين أمريكيين. كان لوقوع هذه الحادثة في 11 سبتمبر تأثير على الموقف النفسي الأمريكي.[56] كما ذكرنا آنفًا، يمكننا القول: إن هذا الحادث جعل الولايات المتحدة تنظر إلى تسلسل الإجراءات في المنطقة من منظور أكثر أمانًا.

بعد سقوط القذافي، لم تتخذ الولايات المتحدة الكثير من المبادرات لتحويل العملية في ليبيا إلى حالة ديمقراطية مستقرة.[57] واستمر الصراع بين القوات الموالية لخليفة حفتر والقوات التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية، ولا تزال ليبيا دولة منقسمة.

البحرين

تجلّت الموجة الثورية للربيع العربي في البحرين في 13 فبراير 2011. وقد نزل البحرينيون الذين طالبوا بالتغيير إلى الشوارع للاحتجاج على الظروف التي يعيشون فيها.

تدخلت قوات الأمن البحرينية ضد المتظاهرين باستخدام العنف خاصة في 17 فبراير، المعروف باسم «الخميس الدامي»، حيث لقي 74 شخصًا مصرعهم وأُصِيب 600 بجروح نتيجة مهاجمة شرطة البحرين المتظاهرين النائمين في الساحة. لكن هذا لم يقلّل من حدة المظاهرات. خرج ما يقرب من ٪35من المواطنين البحرينيين إلى شوارع البحرين، التي شهدت واحدة من أكثر التظاهرات اكتظاظًا في تاريخها يوم 22 فبراير. إيمانًا منها بأن مطالب الديمقراطية وصلت إلى مستويات خطيرة على النظام، دعت البحرين أعضاء مجلس التعاون الخليجي السعودية وقوات الأمن الإماراتية إلى البلاد. في 14 مارس، دخل 4000 جندي سعودي و500 شرطي إماراتي البلاد. وقامت القوات الأمنية بإفراغ دوار اللؤلؤة، المكان الرئيس الذي تجمّع فيه النشطاء. بعد التدخل الذي أدّى إلى اعتقال كثيرين، انتهت احتجاجات الربيع العربي في البحرين إلى حد كبير.

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، كان الجزء البحريني من الربيع العربي مختلفًا تمامًا عن حالة ليبيا التي حللناها آنفًا. على عكس ليبيا، حيث استفاد النشطاء من التدخل العسكري، لم تدعم الولايات المتحدة مطالب الثورة الديمقراطية في البحرين، باستثناء بعض التحركات الخطابية والرمزية.[58] بعد التدخلات الدموية ضد المتظاهرين دعت الإدارة الأمريكية حكومة البلاد إلى ضبط النفس، وقالت إنه لا ينبغي انتهاك الحقوق والحريات الأساسية.[59] بالإضافة إلى التحذيرات الشفهية، أوقفت الولايات المتحدة اتفاقية بيع الأسلحة مع البحرين في أكتوبر 2011. ولكن استمر هذا القيد مدة سبعة أشهر فقط، ثم استُؤنِفَت الموافقة على بيع الأسلحة مرة أخرى بدءًا من مايو 2012،[60] وعادت العلاقات مع البحرين إلى مسارها القديم بعد هذا التاريخ.

يمكننا القول: إن خطة العمل هذه لها عدة أسباب مهمة للولايات المتحدة: أولها الأهمية الإستراتيجية لأمن الخليج للولايات المتحدة[61]، حيث تعتقد الولايات المتحدة، التي تَعدّ حماية خطوط الطاقة الخليجية هدفًا مهمًّا من أهداف السياسة الخارجية أن عدم الاستقرار في هذه المنطقة سيضر بمصالحها. وبالمثل، فإن الملكيات التقليدية في الخليج التي حافظت على مكانتها في نظام التحالف الأمريكي وأسهمت في أمن «إسرائيل» بهذه الطريقة أدّت دورًا حاسمًا في القرار الأمريكي.[62] بالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى أن ٪70 من سكان البحرين من الشيعة، فإن أيّ تغيير محتمل للنظام في البلاد سيكون له عواقب لمصلحة إيران في المنطقة، ويُنظَر إليه على أنه تهديد للولايات المتحدة. أخيرًا، يمكننا أن نحسب رغبة الولايات المتحدة في عدم اتخاذ أي إجراءات أخرى تتعارض مع السعودية. كان دعم الولايات المتحدة للربيع العربي على مستوى الخطاب والإخفاق في حماية حسني مبارك على مستوى العمل- من النقاط التي ولّدت التوتر

في العلاقات الأمريكية السعودية.[63] وفي البحرين، التي تعدّها السعودية ضمن دائرة نفوذها، كان اتخاذ إجراء أمريكي محدد بشأن قضية يُنظَر إليها على أنها تهديد للأمن القومي للسعودية- من شأنه أن يضع التحالف الأمريكي السعودي في أزمة أكبر.[64]

في ضوء كلّ ذلك، يمكننا أن ندّعي أن الولايات المتحدة تصرّفت من خلال إعطائها الأولوية لمصالحها الإستراتيجية في نهجها تجاه البحرين. حافظت إدارة ترامب أيضًا على هذا الموقف، بل ذهبت خطوة إلى الأمام، حيث تخلّت عن تركيز سلفها على الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الخطابي، واعتمدت نموذج تحالف سلس مع الأنظمة القمعية في المنطقة.[65]

سوريا

تُعَدّ سوريا أكثر المناطق دموية في الربيع العربي. إنّ الشعب السوري عبّر في التظاهرات التي انطلقت في 15 مارس 2011، عن مطالب مماثلة لمطالب شعوب الجوار الأخرى التي نزلت إلى الشوارع خلال ثورات الربيع العربي. ومع ذلك، أدّى رد الفعل القويّ لنظام الأسد على الاحتجاجات إلى تصعيد الاضطرابات الداخلية، وتحوّل في النهاية إلى حرب أهلية. أصبحت الأراضي السورية مقّسمة فعليًّا بين النظام ومجموعات معارضة مختلفة. دافع هؤلاء الفاعلون المختلفون داخل البلاد عن مواقفهم بدعم من مختلف الفاعلين الدوليين. وشاركت روسيا وإيران فدعمت النظام، بينما دعمت تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعارضة. وقد وفّرت هذه البيئة المنقسمة أرضية مناسبة لنمو منظمات مثل داعش.

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، يمكن عدّ الربيع العربي السوري مثالًا يعكس الفجوة بين الخطاب والفعل. عندما بدأت الاحتجاجات، في مارس 2011، أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون إلى الأسد على أنه «إصلاحي محتمل».[66] وفي مايو 2011، صرّح أوباما بأن الأسد لا يزال بإمكانه قيادة التغيير.[67] وفي الأشهر التالية، أجبرت المجازر التي ارتكبها النظام ضد المدنيين على تغيير النهج تجاه الأسد. وأخيرًا، أعلن أوباما في أغسطس، أن على الأسد ترك منصبه.[68] أدّى الإخفاق في اتخاذ قرار مناهض لسوريا في مجلس الأمن الدولي بسبب رفض روسيا والصين إلى انضمام الدول التي دعت إلى مغادرة الأسد، إلى مجموعة «أصدقاء سوريا». وتوقّعت المجموعة، التي عقدت اجتماعها الأول في 24 فبراير 2012 في تونس أن الولايات المتحدة ستتدخل أكثر لتغيير النظام.[69] ومع ذلك، لم تحقق الولايات المتحدة هذه التوقعات للأسباب التي سنذكرها لاحقًا.

اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة التي شكلتها المعارضة باعتبارها الحكومة

الشرعية في ديسمبر 2011. بالإضافة إلى ذلك، أُجرِيت بعض الاستثمارات في نطاق أنشطة تدريب المعدات للجيش السوري الحر.[70] نلاحظ أن الولايات المتحدة، عملت مع إحدى المجموعات في سوريا، وهي بي يا دي، الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني. وقد وجدت الولايات المتحدة أن هذا التفضيل غير مريح لكل من السعودية التي كانت تنتظر تقديم المزيد من الدعم للمعارضة، وكذلك الحال في تركيا، حيث كان الاستياء أكبر.

هناك موضوع آخر يجب ذكره وهو استخدام النظام للأسلحة الكيماوية، فعلى الرغم من الادعاءات بأن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية، وبالرغم من إعلان الرئيس الأمريكي أوباما في أغسطس 2012 أن مثل هذا الهجوم خط أحمر للولايات المتحدة، وسيكون له عواقب وخيمة.[71] إلا أن نظام الأسد نفّذ في أغسطس 2013، هجومًا خطيرًا بالأسلحة الكيماوية، وعلى الرغم من أن توقّع انخراط إدارة أوباما في تدخل عسكري تشكل على جانبي الصراع، إلا أن الولايات المتحدة كانت مقتنعة بسيناريو تسليم الأسد للأسلحة الذي اقترحته روسيا.[72]

بالنظر إلى أسباب السياسة الأمريكية تجاه سوريا، تظهر بعض القضايا، ولعل القضية الأولى هي أن أوباما لا يريد التورط في حرب تشارك فيها قوات أمريكية جديدة، مثل العراق وأفغانستان.[73] فالشعب الأمريكي غير مرحّب بذلك في مثل هذا الوضع، كما أن الاقتصاد الأمريكي لم يكن مناسبًا مع مثل هذه المبادرة. ومع ذلك، فإن هذا المطلب وحده لا يكفي لتفسير قرارات الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لسيناريو لا تكون فيه القوات الأمريكية في الميدان ويتم تقاسم تكلفته مع الدول المعنية (بخاصة دول الخليج)- فقد كان ذلك ممكنًا تمامًا. في هذه المرحلة، يمكننا القول: إن حقيقة أن سوريا تقع في الغالب تحت نفوذ روسيا كان أمرًا مقبولًا أيضًا من قبل الولايات المتحدة، ولم تكن الولايات المتحدة تفضّل مواجهة روسيا من أجل التغيير في سوريا. كما أن القضية الأخرى هي أن الإدارة الأمريكية نظرت إلى حركة الربيع العربي وبخاصة بعد هجوم السفارة الأمريكية في ليبيا- ضمن نموذج التطرف والإرهاب.[74] في هذا الصدد، ركزت الولايات المتحدة على أولوية محاربة داعش في سوريا، وفي أثناء قيامها بذلك، فضّلت العمل مع الجهات العلمانية في الميدان. وتُعَدّ حقيقة كون المعارضة السورية كانت إسلامية في الغالب سببًا للشك فيها من قبل الولايات المتحدة.[75]

الدور التغييري للولايات المتحدة في السياسة الإقليمية

انتهت هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة بعد حالة عدم الاستقرار والفوضى التي ظهرت بعد غزو العراق وأفغانستان. كان على الولايات المتحدة وحدها أن تواجه حقيقة أنها لا تملك القدرة على تشكيل السياسة الإقليمية والجهات الفاعلة الإقليمية. اتخذت

الجهات الفاعلة في المنطقة موقفًا ضد سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة في بيئة لا يوجد فيها تصور مشترك للعدو أو قلق أمني مشترك.

لا تكمن المشكلة الحقيقية التي ظهرت في الربيع العربي في الخطوات الخطرة التي اتخذتها الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها، ولكن في كيفية ملء الجهات الفاعلة فراغ السلطة الذي سينشأ مع الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة. كانت هذه القضية ذات أهمية أساسية لمستقبل الثورات العربية، ولتحديد التحالفات الجديدة التي بدأت لتوّها في التكوّن في المنطقة، حيث بدت تركيا وقطر وبعض الجهات الفاعلة في النظر إلى هذه الفضاءات الناشئة، مثل روسيا وإيران على أنها ستجد فيها فرصة لتوسيع مجال نفوذها.

وحدّدت جهات فاعلة، مثل «إسرائيل» والسعودية والإمارات فراغ السلطة الذي قد ينشأ مع انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة على أنه خطر وجودي. لم يفضل هؤلاء الممثلون الانتظار حتى تتشكل حالة عدم اليقين الحالية ضدهم. إنّهم حاولوا بنشاط إعادة توزيع مجال القوة الإقليمي الجديد، والإعداد إلى ما هو أبعد من مجال وسيط يمكن أن يشكّل خطرًا لاحقًا عليهم. وسرعان ما جرى تنظيم التحالف المناهض للثورة، وتحوّل نحو هيكلة مضادة للثورة وتحالف إستراتيجي. سعى هذا التحالف المناهض للثورة بقيادة الإمارات والسعودية إلى إيجاد حلفاء في كلّ من العواصم الأمريكية والأوروبية وفي روسيا؛ لتوسيع دائرة نفوذها. إن قوّاد هذا التحالف نفذوا دبلوماسية عامة متعددة الأبعاد بإسهامات من دولاراتهم البترولية واللوبي الإسرائيلي، الذي حدّدوه حليفًا لهم. وكان الهدف الرئيس لهذه الدبلوماسية هو تشويه سمعة تركيا وقطر وإيران، في عيون شعوب المنطقتين، حيث احتاج الأمر أيضًا إلى تشويه هذه الأطراف في أعين الجمهور الغربي، وصناع القرار الغربيين.

باختصار، لم تنسحب الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فترة ما بعد الربيع العربي، كما لم تحتفظ بسياستها الإستراتيجية الرئيسة في تلك المنطقة. خلال فترة أوباما، جرى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة فقط، وفي هذه الفترة جرى التوجه إلى إستراتيجية استخدام الوكلاء، مع محاولة تقليص التكاليف السياسية والاقتصادية. كانت تركيا، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، متحفظة في السابق بشأن استخدام وكلاء أكثر من الولايات المتحدة، في هذه الفترة بشكل أساسي. وفي هذا الصدد، فقد حاول العدو اللدود لتركيا، منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية وامتداداتها مع حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا- المحافظة على علاقة عمل مع الأمريكان. وهنا دخل كل الفاعلين المحليين الذين قد يُعتَمد عليهم، ويبدو أنهم علمانيون- إلى بؤرة اهتمام الولايات المتحدة.

بالرغم من أن الولايات المتحدة لم تقم بإعادة تشكيل المنطقة بشكل مباشر، إلا أنها حاولت إدارة المخاوف بشأن الفراغ الذي قد يحدث مع انسحابها من السياسة الإقليمية. كان هذا الجهد، ناجحًا جزئيًّا، حيث بدا أن الولايات المتحدة، التي انسحبت من العراق أو سوريا أو قواعدها في الخليج، تحاول تحقيق أقصى تأثير من خلال الاحتفاظ بقوات أقل في المنطقة. لم تحظَ مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل بالقبول من قبل الجهات الفاعلة في المنطقة. وكان الموقف المتناقض للولايات المتحدة في المنطقة من المشكلات الرئيسة، إذ ترى الجهات الفاعلة أن أمريكا لم تف بمتطلبات كونها جهة فاعلة مهيمنة، ولم تسمح بتشكيل نظام جديد يمكن تشكيله بتركها هذا الدور.

الهوامش والمراجع:

1. Kahl, Colin H., and Marc Lynch. "US Strategy after the Arab Uprisings: Toward Progressive Engagement." The Washington Quarterly 36.2 (2013): 52
2. Layne, Christopher. "From preponderance to offshore balancing: America's future grand strategy." International Security 22.1 (1997): 86-124; Layne, Christopher. "America's Middle East grand strategy after Iraq: the moment for offshore balanc ing has arrived." Review of International Studies (2009): 525-; Mearsheimer, John J., and Stephen M. Walt. "The case for offshore balancing." Foreign Affairs 95.4 (2016): 7083-.
3. Pressman, Jeremy. "Same old story? Obama and the Arab uprisings." The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East (2013): 229.
4. Christensen, Thomas J. "Obama and Asia." Foreign Affairs. 94 (2015): 28.-30
5. Darwich, May. "Great and Regional Powers in the Middle East: The Evolution of Role Conceptions." Shifting Global Politics and the Middle East (2019): 25.
6. Perry Cammack, Michele Dunne, Amr Hamzawy, Marc Lynch, Marwan Muasher, Yezid Sayigh, and Maha Yahya, "Arab Fractures: Citizens, States, and Social Contracts," Carnegie Endowment for International Peace, (2017).
7. Lynch, Marc. The new Arab wars: Uprisings and anarchy in the Middle East. Public Affairs, 2016.
8. Obama, B. 2011. 'Remarks by the president on the Middle East and North Africa', 19 May,< https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/201119/05//remarks-president-middle-east-and-north-africa>,
9. Pressman, Jeremy. "Same old story? Obama and the Arab uprisings." The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East (2013): 232;

10. Huber, Daniela. "A pragmatic actor—the US response to the Arab uprisings." Journal of European Integration 37.1 (2015): 72
11. Daoud, Dalal. "North America's Response to the Tunisian and Egyptian Uprisings." Routledge Handbook of the Arab Spring. Routledge, 2014: 626; Ghattas, K. 2011. 'How does the US view Tunisia's revolt?', BBC, 16 January, <http://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-12200851
12. "Remarks by the President on the Middle East and North Africa," May 19, 2011,Washington,DC,http://www.whitehouse.gov/the-press-office/201119/05//remarks-president-middle-east-and-north-africa.
13. Obama, B. 2011a. 'Remarks by the president in State of Union Address', 25 January, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/201125/01//remarks-president-state-union-address>
14. Huber, Daniela. "A pragmatic actor—the US response to the Arab uprisings." Journal of European Integration 37.1 (2015): 5775-.
15. Kahl, Colin H., and Marc Lynch. "US Strategy after the Arab Uprisings: Toward Progressive Engagement." The Washington Quarterly 36.2 (2013): 48.
16. Bush, G.W. 2005. Inaugural address, http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=58745
17. Carothers, T. 2006. The back lash against democracy promotion. Foreign Affairs 85, no. 2: 55–68.
18. Carothers, T. 2006. The back lash against democracy promotion. Foreign Affairs 85, no. 2: 55–68. Carothers, T. 2009. Democracy promotion under Obama: finding a way forward. Carnegie endowment for international peace. http://carnegieendowment.org/files/democracy_promotion_obama.pdf , Whitehead, L. 2009. Losing 'the force'? The 'dark side' of democratization after Iraq. Democratization 16, no. 2: 215–42.
19. Huber, Daniela. "A pragmatic actor-the US response to the Arab uprisings." Journal of European Integration 37.1 (2015): 60; Gerges, F.A. 2011. Obama and the Middle East: The end of America's moment? New York, NY: Palgrave Macmillan.
20. Lynch, Marc. "Obama and the Middle East." Foreign Aff. 94 (2015): 1827-
21. Thompson, Jack. "Trump's Middle East Policy." CSS Analyses in Security Policy 233 (2018).
22. Hazbun, Waleed. "In America's Wake: Turbulence and Insecurity in the Middle East." Shifting Global Politics and the Middle East (2019): 14.
23. Hazbun, Waleed. "In America's Wake: Turbulence and Insecurity in the Middle East." Shifting Global Politics and the Middle East (2019): 15
24. Pressman, Jeremy. "Same old story? Obama and the Arab uprisings." The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East (2013): 226.
25. Pressman, Jeremy. "Same old story? Obama and the Arab uprisings."

26. للمزيد حول نقاشات العلاقات التركية الأمريكية و"الشراكة النموذجية" في بدايات رئاسة أوباما انظر: Kalın, İbrahim. "US–Turkish relations under Obama: promise, challenge and opportunity in the 21st century." Journal of Balkan and Near Eastern Studies 12.1re Ustun, Kadir, and KILIC KANAT. "US-Turkey ;108-(2010): 93SETA" .partnership model for search the and spring Arab :lations Yılmaz, Nuh. "US-Turkey ;6-Perspective (2012): 1 Foundationrelations: model partnership as an'empty signifier'." Insight Turkey 13.1 (2011): 19

27. صحيفة حريت، مقترح الشراكة النموذجية مع تركيا، 6 نيسان 2009. https://www. hurriyet.com.tr/gundem/turkiye-ile-model-ortaklik-onerisi-11379487

28. Obama, Barack. 2009. A new beginning, http://www.whitehouse.gov/blog/NewBeginning/transcripts

29. Obama, Barack. 2009. A new beginning, http://www.whitehouse.gov/blog/NewBeginning/transcripts; Huber, Daniela. "A pragmatic actor—the US response to the Arab uprisings." Journal of European Integration 37.1 (2015).

30. Phillips, Amber (June 28, 2016). "The 5 most serious accusations from Republicans' Benghazi report". The Washington Post https://www.washingtonpost.com/news/the-fix/wp/201628/06//the-5-most-serious-accusations-from-republicans-benghazi-report/;

31. Heydemann, S. (2014). America's Response to the Arab Uprisings: US Foreign Assistance in an Era of Ambivalence. Mediterranean Politics, 19(3), p. 309

32. Daoud, D. (2014). North America's Response to the Tunisian and Egyptian Uprisings. Routledge Handbooks Online p. 625

33. Huber, D. (2015). A Pragmatic Actor—The US Response to the Arab Uprisings. Journal of European Integration, 37(1), p. 63,

34. Quoted in Pinto, M. do C. de P. F. (2012). Mapping the Obama administration's response to the Arab Spring. Revista Brasileira de Política Internacional, 55(2) p.112

35. Haas, M. L. (2018). The Arab Uprisings from the US Perspective in The Middle East and the United States p. 427

36. Selim, G. M. (2013). The United States and the Arab Spring: The Dynamics of Political Engineering. Arab Studies Quarterly, 35(3), p. 261

37. Daoud, D. (2014). North America's Response to the Tunisian and Egyptian Uprisings. Routledge Handbooks Online p. 630

38. Huber, D. (2015). A Pragmatic Actor—The US Response to the Arab Uprisings. Journal of European Integration, 37(1), p. 63

39. Daoud, D. (2014). North America's Response to the Tunisian and Egyptian Uprisings. Routledge Handbooks Online p. 630

40. Huber, D. (2015). A Pragmatic Actor—The US Response to the Arab Uprisings. Journal of European Integration, 37(1), p. 63

41. Litsas, S. N. (2020). US Foreign Policy in the Eastern Mediterranean: Power Politics and Ideology Under the Sun. Springer International Publishing p. 124
42. Atlas, P. M. (2012). U.S. Foreign Policy and the Arab Spring: Balancing Values and Interests. Digest of Middle East Studies, 21(2), p. 367
43. Huber, D. (2015). A Pragmatic Actor—The US Response to the Arab Uprisings. Journal of European Integration, 37(1), p. 70
44. Litsas (2020) p. 125; Pinto (2012) p. 115
45. Heydeman (2014) p. 303
46. Huber (2015) p. 64; Hamid, S. (2015) "Islamism, the Arab Spring, and the Failure of America's Do-Nothing Policy in the Middle East" The Atlantic, October 9, 2015. Retrieved at https://www.theatlantic.com/international/archive/201510//middle-east-egypt-us-policy/409537/
47. Haas (2018) p. 427
48. Lesch, D. W. (2018). The Middle East and the United States: History, Politics, and Ideologies (M. L. Haas, Ed.; 6th edition). p. 435
49. Selim, G. M. (2013). The United States and the Arab Spring: The Dynamics of Political Engineering. Arab Studies Quarterly, 35(3), p. 263
50. Atlas, P. M. (2012). U.S. Foreign Policy and the Arab Spring: Balancing Values and Interests. Digest of Middle East Studies, 21(2), p. 369
51. Krieg, A. (2016). Externalizing the burden of war: The Obama Doctrine and US foreign policy in the Middle East. International Affairs, 92(1), p. 106
52. Selim (2013) p. 264
53. Litsas (2020) p. 131
54. Zohny, A. (2017). American Foreign Policy and Diplomacy During and After the Arab Spring, the Challenge of Democratization & the Legacy of President Obama's Administration. International Relations and Diplomacy p. 386
55. Pinto (2012) p.117; Atlas (2012) p. 354
56. Huber, D. (2015). A Pragmatic Actor—The US Response to the Arab Uprisings. Journal of European Integration, 37(1), p. 61
57. Dueck, C. (2015). The Obama Doctrine: American Grand Strategy Today (1st edition). Oxford University Press p. 82
58. Selim (2103) p. 268, Haas (2018) p. 410
59. Huber (2015) p. 65, Atlas (2012) p. 362, Byman, D. (2013). Explaining the Western Response to the Arab Spring. Journal of Strategic Studies, 36(2) p. 291
60. Huber (2015) p. 65, Atlas (2012) p. 376
61. Kahl, C. H., & Lynch, M. (2013). U.S. Strategy after the Arab Uprisings: Toward Progressive Engagement. The Washington Quarterly, 36(2), p. 56

62. Zohny (2017) p. 383

63. Gause, F. G. (2016). The Future of U.S.-Saudi Relations: The Kingdom and the Power. Foreign Affairs, 95(4), p. 118

64. Huber (2015) p. 71, Mason, R. (2014). The Obama Administration and the Arab Spring: Waiting for a Doctrine. in R. Mason (Ed.), The International Politics of the Arab Spring: Popular Unrest and Foreign Policy p. 51, Pinto (2012) p. 110

65. Lesch and Haas (2018) p. 435

66. Abrams, E. (2017). Realism and Democracy: American Foreign Policy after the Arab Spring. Cambridge University Press p. 174
المفارقة أن بشار الأسد كان يدّعي وقتما بدأت الربيع العربي في الدول المجاورة أن سوريا مستقرة ولن تصلها موجة الاحتجاجات تلك، وأن سبب ذلك هو القرب بين الحكومة والشعب في سوريا.

67. Haas (2018) p. 411

68. Pinto (2012) p. 120

69. Litsas (2020) p. 142

70. Krieg, A. (2016). Externalizing the burden of war: The Obama Doctrine and US foreign policy in the Middle East. International Affairs, 92(1), p. 107

71. Haas (2018) p. 411

72. Nawal al-Naghafi'ye göre Esed 201418- tarihleri arasında 106 kere kimyasal saldırı gerçekleştirmiştir: Litsas (2020) p. 145

73. Dueck (2015) p. 85

74. Huber: يربط هوبر بين هذا الوضع وعزل مرسي عبر انقلاب عسكري واستخدام الأسد للسلاح الكيماوي (2015) p. 62

75. Haas (2018) p. 411